الشباب الجزائري بين البطالة الاختيارية وقيم العمل

Algerian youth between leisure and work values

ربحة عبد العالي 1 ، عبد العزيز خواجة 2 ،

rebhaabdelali88@gmail.com،(الجزائري، (الجزائري، والخنوب الجزائري، والخزائري، والخزائري، المعجم الدارسات السوسيولوجية والأنتربولوجية الغربية بالجنوب الجزائري، khouadjaabdelaziz@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2022/10/20؛ تاريخ القبول: 2022/11/02؛ تاريخ النشر: 2023/03/18

ملخص: يحاول هذا المقال ملامسة إشكالية ثقافة العيب في العمل عند الشباب الجزائري، هذه الثقافة التي تمنع الشباب من ممارسة العمل المهني وتفضيلهم البطالة عنها، حيث ترتكز هذه الدراسة على تحليل المعطيات الإحصائية ومناقشتها بالإضافة إلى الاستعانة بالشواهد الميدانية والمؤشرات الملموسة التي تجسد ملامح قيمة العمل وتجلياته في النشاط الفلاحي ومهنة البناء.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- وجود نزيف حاد في اليد العاملة بقطاع الفلاحة والبناء بالإضافة إلى شيخوخة عمالتها.

- إنتاج الشباب لمفاهيم سوسيولوجية تدل على فكرة "الربح السريع" بأقل جهد ممكن.

- تفضيل الشباب للأعمال الحرة خارج الفلاحة والبناء، مبررين ذلك بدعوى التخلص من المسؤولية والقيود القانونية.

الكلمات المفتاحية : التكوين المهني؛ القوى العاملة؛ القطاع غير الرسمى؛ البطالة الاختيارية؛ ثقافة العيب.

Abstract: This article attempts to address the problematic of shame culture in work among Algerian youth. This culture prevents young people from engaging in professional work and preferring to be unemployed. This study is based on the analysis and discussion of statistical data, as well as on the use of field evidence and concrete indicators that reflect the value of work and its manifestations in agricultural activity and the construction profession. This study produced a series of findings, most notably:

- Severe labor shortage in the farming and construction sectors, and aging labor force.
- Young people's creation of sociological concepts that denote the idea of "quick profit" in the least effort possible.
- Young people's preference for entrepreneurship outside of farming and construction to get rid of responsibility and legal constraints.

Keywords: shame culture, vocational training, labor force, informal sector, voluntary unemployment.

^{*} المؤلف المرسل.

I- تمهيد:

يعد العمل محوراً أساسياً تقوم عليه حياة الإنسان ومن بين أكثر الظواهر الاجتماعية التي اهتم بها العلماء والباحثين بدراستها، وقد تطور هذا المفهوم مع تطور الحياة البشرية وتحولها من متجمعات بسيطة صغيرة ومتماثلة إلى مجتمعات كبيرة ومعقدة، كما تطور العمل بتطور أدواته ومعارفه ومهاراته بالإضافة إلى الملكية في العملية الإنتاجية وبهذا اكتسب العمل قيمته الاجتماعية.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات البشرية يحمل ثقافة خاصة به من قيم وممارسات نحو العمل، هذه الثقافة نتيجة تأثير محتلف التغيرات الاجتماعية والثقافية ة السياسية التي شهدها هذا المجتمع والتي أفرزت لنا ثقافة وقيم عمل يفضل أفراده العمل الإداري الحكومي على العمل المهني والحرفي ويفضلون البطالة على العمل فيه ومرد ذلك للنظرة الاجتماعية الدونية لبعض المهن غير المنصفة من حيث التقدير والاحترام، مما رسخ في الأذهان القيمة السلبية عن العمل فيها والقائمين عليها، وقد أدت هذه الرؤية "الاحتقارية" إلى نفور الشباب الجزائري عن هذه المهن وتفضيله للبطالة بدلا عن العمل بحا، وتدعّمت في المخيال الجمعي ثقافة العيب تجاه هذه الأعمال، فدراسة ثقافة العيب كقيمة اجتماعية تجاه العمل - من هذا المنطلق- تكتسي أهمية كبيرة لمالها من أثر بالغ في عملية التنمية الاقتصادية، لأخما من معوقات التنمية، لمالها من تأثير على قيم العمل من خلال مركزها وكذا المكانة الاجتماعية التي تصبغها على المهن، توارث الأفكار السائدة في المجنى والجزائري خاصة مضطرباً وهو في محطته المهنية الأولى حين يكون عليه أن يختار، إذ يفضل البطالة على العمل في مهن يدوية كالفلاحة والبناء، ويشتكي من "شبح" البطالة في ظل توفر مناصب عمل في هذين القطاعين. فظهرت في الجزائريين مساكنهم ومستشفياتهم، وبرزت فئة سوسيو مهنية جديدة تتمثل في العمالة الصينية والإوليقية.

تبعا لما سبق حاولنا أن نطرح إشكاليتنا في هذا المقال كما يلي:

كيف ساهمت ثقافة "العيب" في عزوف الشباب الجزائري عن العمل في المهن اليدوية كالفلاحة والبناء ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية يمكن إدراجها كالآتي:

- 1) كيف تشكلت ثقافة العيب تجاه العمل في قطاعي الفلاحة والبناء؟.
 - 2) ما هي تمظهرات هذه الثقافة في الواقع الاجتماعي ؟.

وتندرج أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أسباب التي تقف وراء عزوف الشباب عن العمل الحرفي والمهني من أجل إيجاد حلول الحلول المناسبة من طرف الدولة والذي هو هدف يرمي هذا المقال للوصول إليه

وفي محاولة لجعل موضوع هذا المقال في حيز الممكن العلمي السوسيولوجي وضبطه بالثبات النظري والإمبريقي تمّت تسييره وفق الخطة الآتية:

- 1) التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة.
- 2) الرواسب التاريخية السياسية والاقتصادية المغذية لثقافة العيب في العمل.
 - 3) تمظهرات إحجام الشباب الجزائري عن مهنة الفلاحة والبناء.
 - 4) مؤسسة التكوين المهني في المخيال الجمعي لدى الشباب

وقد ارتبطت حدود الدراسة بمدينة زلفانة وقد استهدفت الباحثة عينة من الشباب الذين لم يكملوا تعليمهم وإجراء مقابلة معهم حيث بلغ تعداد هذه العينة 27 مبحوث وقد تم اختيار مفرداتها عن قصد وقد استعملت الباحثة أداة المقابلة.

II - التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة:

1. مفهوم قيم العمل:

تعددت تعاريف الباحثين والمفكرين لمفهوم القيمة نتيجة اختلاف منطلقاتهم الفكرية والنظرية حيث يعرف بارسونز القيمة في كتابه النسق الاجتماعي بأنها "عنصر في نسق رمزي مشترك يعد معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في موقف معين" والنسق الاجتماعي ناتجا عن عملية اختيار بين بدائل (Talcott) مقحة 12). فقد اعتبر برسونز القيم كموجها من موجهات الفعل الاجتماعي ناتجا عن عملية اختيار بين بدائل متاحة.

أما مفهوم قيم العمل فتعرف بأنما "مجموعة من الموجهات السلوكية التي تجدد سلوك الفرد داخل عمله، أو فيما يتعلق بالنشاط المهني الذي يمارسه (علام و زايد، 1992، صفحة 9).

إذن يمكننا القول أن مفهوم قيم العمل هي مواقف الاختيارات والتفصيلات المرغوب فيها تجاه قضايا العمل.

2. مفهوم ثقافة العيب:

2.1. مفهوم الثقافة: "ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات التي يكتسبها الإنسان بصفته فردا في المجتمع". (بوثلجة، 2003، صفحة ص 06).

أما العيب لغة هو: العيب هو "الوصمة، النقيصة والشائبة والمذمة وجمعها عيوب" (ابن منظور، أبو الفضل، و بن مكرم، 2005، صفحة 348) وتعني ثقافة العيب "عدم الإقبال والرغبة في القيام بأعمال متدنية الأجر ولا تراعي المظهر الاجتماعي السائد" (مرعي، 2018، صفحة ص 23)، وتتابع الكاتبة إقبال مرعي تعريفها بقولها "فهي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي يرفض فيها أفراد المجتمع قبول عمل لا يتناسب مع المفاهيم السائدة كقبول العمل المكتبي مقابل العمل العضلي" (مرعي، 2018، صفحة ص 24) ، أما تعريفنا إجرائيا لهذا المفهوم فنقصد به تلك الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري وخاصة بين شبابه الذين يشتكون من قلة فرص العمل رغم توفره في قطاعي الفلاحة والبناء ويحبذون البطالة عن العمل في هذين القطاعين.

3. مفهوم البطالة الاختيارية:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لدى استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على اهتمام أصحاب القرارات السياسية، وكذلك الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية.

تعني البطالة عند "أنتوني جيدنز" أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل، ويعني العمل هنا أيضا العمل المدفوع الأجر، كما يعني المهنة أيضا". (عزى، 2006، صفحة ص123)

كما عرفها الباحث حمزة عادل "بأنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم رغبته فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل". (عادل، 2013، صفحة ص 64).

أما دراستنا فتبحث عن البطالة الإرادية أو الاختيارية، والتي تعرف بأتمًا "عدم قبول العمال فرص العمل المعروضة في سوق العمل، وذلك بسبب عدم ملائمتها لمتطلباتهم، أو لكون الأجور المعروضة أقل من مستوى انتظارهم كما يمكن أن تنتج عن استقالة العامل عن العمل بسبب وجود مصدر آخر للدخل أو البحث عن عمل آخر يوفر له ظروفا معيشية أفضل". (الكريم، 2004، صفحة ص 145).

ونقصد بمفهوم البطالة الاختيارية -إجرائيا- تلك البطالة التي اختارها الشباب إرادياً رغم توفر فرص عمل في قطاعي البناء والزراعة، أي أن هذا الشاب قبل البطالة والبقاء بدون عمل عوض العمل في هذه القطاعات لخلفية ثقافية يحملها اتجاه هذه المهن.

4. مؤسسة التكوين المهنى:

هي مؤسسة حكومية تابعة للقطاع العام تكوينية تسعى للتكوين الشباب لكسب المعرفة والخبرة العلمية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية للتدرب من أجل ولوج عالم الشغل، فمؤسسة التكوين تحقق أهدافا منها: تكوين الخبرة، تكوين المهارات، تغيير الاتجاهات، وقد استهدفت الباحثة هذه المؤسسة كون أن هذه المؤسسة هي رمز من رموز الحرف والمهن في المخيال الجمعي للمجتمع فعندما نتحدث عن الحرفة أو المهنة يضيء في مخيلتنا هذه المؤسسة.

III –الرواسب التاريخية الاقتصادية والسياسية المغذية لثقافة العيب في العمل.

1. الرواسب التاريخية لثقافة العيب في العمل:

إن الرواسب والمخلفات التاريخية التي تراكمت وتشبعت بما المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص جراء الحماية التي عاشها من طرف الدولة العثمانية وما بعدها الاحتلال الفرنسي، "حيث لاتزال بقايا من التراث الاجتماعي العثماني منتشرة حتى اليوم بالرغم من استقلال البلدان العربية سياسيا وزوال الإمبراطورية العثمانية، وتشمل هذه البقايا بعض الألقاب كما تشمل بعض القيم التي تمجد الوظيفة الحكومية، وتنظر نظرة دونية إلى المهن الحرفية والخدماتية" (لوحيدي و قنوعة ، 2013، صفحة ص 44).

للدولة العثمانية باعتبار هذه الأخيرة كانت تتسم بالطابع العسكري والإقطاعي في الوقت نفسه، فقد كان المجتمع الجزائري إبان الإمبراطورية العثمانية " مقسما إلى طبقة سائدة من الأتراك يمتلكون أراضي هامة وطبقة من الأهالي لا تتعدى المستوى الضروري للمحافظة على قوة العمل وعدم المساواة الاقتصادية ولم يتوقف عند هذا الحد بل أدى إلى ظهور علاقات استغلال جدلية بين الحاكمين والمحكومين " (خمش، 2009، صفحة 9).

" فكانت البيروقراطية الحكومية تتمتع بامتيازات واسعة على الأهالي والسكان من خلال الضرائب المفروضة ثما أكسبت الموظف الحكومي سلطة واسعة على مصالح وحاجات السكان من رعايا الدولة العثمانية أعطته هيبة ومكانة اجتماعية قل نظيرهما" (خمش، 2009، صفحة 9).

بعد سقوط الدولة العثمانية انقض الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري بسياسته الكولونيالية التي انتهجها والتي أدت إلى له الحد سقوط الدولة العثمانية انقض الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري بسياسته الكولونيالية التي انتهجها والتي كتابحما (Pierre Bourdieu) وعبد المالك صياد في كتابحما (Déracinement) إلى "اجتثاث أو اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وتحويلهم إلى المحتشدات قصد قطع التموين عن الثورة وإحكام السيطرة والرقابة على الأهالي و انتهاج سياسة تهدف إلى تكريس التخلف بمختلف أبعاده..... فالاستعمار الفرنسي لم يسرق الأرض ويسلب الرجال فقط بل انتهك العقول والوعي ولم يعمل على رقي الحضارة بقدر ما عمل على تأخيرها" (Sayad) و Sayad).

فالفلاح الجزائري أصبح خماساً في أرضه ومكبلا بالضرائب والمضاربين نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت به فاضطر إلى بيع أو إيجار ملكيته في ظل الظروف الاستعمارية القاسية من نحب للأراضي والاستيلاء عليها.

فمن خلال الاستقراء التاريخي للظروف الاجتماعية التي مربحا المجتمع الجزائري تبين لنا وجود إرث اجتماعي وثقافي وشعبي مشوه ناجم أساساً عن الخروقات التي أحدثتها كل من الحماية العثمانية والاحتلال الفرنسي الغاشم، فتلك الممارسات العنصرية والتمييز الذي مارسه الاحتلال الخارجي من إهانة وتحميش ونحب لخيرات البلاد تبرر عزوف الشباب الجزائري وإحجامه عن بعض المهن كالفلاحة والبناء كون هذه المهن تذكره بالاستعمار والسيطرة والذل والظلم، لأن الفلاح الجزائري كان خماساً عند المستعمر فأصبح لدى الجزائري الحالي قيمة ثابتة وخاصية نفسية تطبعه.

2. السياسة السوسيو اقتصادية للدولة:

شهد الاقتصاد الوطني الجزائري بعد الاستقلال محطات أساسية نتيجة أوضاع اقتصادية واجتماعية ورثها عن الاستعمار الفرنسي، فاستهلتها الدولة بمرحلة انتقالية قصيرة وهي مرجلة التسيير الذاتي والتي حاولت الدولة من خلاله تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيه البوصلة نحو النهج الاشتراكي، واعتمادها على سياسة التصنيع كون أن هذه السياسة أصبحت "مشروع مجتمعي يهدف إلى تثقيف الجزائريين وتحويلهم إلى مواطنين عصريين" (غريد، 1997، صفحة 08).

إن الاشتراكية كنهج أيديولوجي اقتصادي يقوم على "أساس العمل ويقضي جذريا على التطفل والفراغ والكسل والإهمال وروح الاتكال لدى الإنسان والاعتماد على الدولة" (بن خرف الله، 2007، صفحة 247). فهي بذلك منبع لقيم العمل من اجل تنفيذ استراتيجيات الدولة التنموية بعصرنة المجتمع، ولكون أن الاشتراكية قد تأسست في ظروف وقواعد اجتماعية ثقافية واقتصادية خاصة بالمجتمع الغربي وهي تختلف اختلافاً كلياً عن قيم وقواعد ومعايير المجتمع الجزائري فحدث انحرافا لما كان مرجو منه بانتهاج هذا النهج فأفرزت مظاهر اجتماعية واقتصادية جمة منها ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن وبذلك تراجع الاهتمام بالأرض والفلاحة، كما انتشرت ثقافة الاتكالية والاعتماد على ما توفره الدولة، لتتولى سياسة الدولة الاجتماعية والأبوية من خلال جملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي عجزت في الأخير على خلق الثروة عن طريق العمل كون أن ثقافة العمل المنتشرة عي ثقافة ربعية بترولية لتستمر ثقافة الاتكالية ورفض أو عن العمل في بعض القطاعات، في مقابل ذلك ظهرت ثقافة المقاولة من خلال آليات دعم الشباب بأنواع القروض و التي كانت تستثمر في قطاعات غير منتجة للثروة كالخدمات والنقل.... والعزوف الواضح في الاستثمار في القطاعات المنتجة كالفلاحة وهو ما سوف نتطرق له في عنصر تمظهرات ثقافة العيب لاحقا.

3. تمظهرات إحجام الشباب الجزائري عن مهنة الفلاحة والبناء:

تبرز لنا الملاحظات الميدانية عند استقراء الواقع وكذا من خلال المعطيات الإحصائية مجموعة من الشواهد التي تصب في خانة واحدة وهي النظرة الدونية للأعمال المهنية، ومن بين المؤشرات الميدانية والنتائج الاحصائية للمقابلة والتي تكشف لنا مدى إحجام أو عزوف الشباب الجزائري عن المهن اليدوية عدم إقبال التلاميذ الراسبين أو المتسربين من المنظومة التربوية بمراحلها الثلاث على مؤسسات التكوين المهني والتمهين بالإضافة إلى مؤشر آخر وهو السوق غير الرسمي للدولة والذي يعرف إقبال الشباب الجزائري على الأعمال المربحة بأقل جهد ممكن كالتجارة أو الدلالة، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالإحصائيات والشواهد الميدانية.

1.3. التسرب المدرسي ومؤسسات التكوين المهني:

إن التطرق لهذين المغيرين ومبرر ربطهما مع بعضهما مرده إلى أن التلاميذ المتسربين وكذا الراسبين يعتبرون من أهم المدخلات التي تعتمد عليها مؤسسة التكوين المهني .

إن ظاهرة التسرب المدرسي من الظواهر التي باتت تدق ناقوس الخطر بعد أن استفحل خطرها في الجزائر وهو ما يوضحه التالي: الجدول رقم (1): تطور عدد التلاميذ المتمدرسون و المتسرين حسب السنوات

منهم الذكور		المتسربين		المتمدرسين	السنوات	
%	العدد %		العدد			
63.41	198836	2.24	313565	7378885	2001-2000	
64.29	208051	4.30	323622	7512695	2003-2002	
65.65	251512	5.21	383083	7349155	2005-2004	
66.86	211667	4.43	316572	7137763	2007-2006	
65.96	277737	5.91	421079	7117159	2009-2008	

63.53	266411	5.84	419357	7172342	2011-2010
67.04	246033	4.89	366974	7501893	2013-2012

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في دراسة مُحَّدي حمزة (حمزة، 2014/ 2015، صفحة 1).

من خلال اعتمادنا على البيانات التي وفرتها لنا دراسة الباحث محرة بعنوان: "التسرب المدرسي" دراسة حالة مديرية التربية لولاية النعامة كمادة أولية نلاحظ أن أعداد المتسربين تأخذ قيما مختلفة من سنة إلى أخرى، فأكبر تعداد للمتسرين كان في الموسم الدراسي 2008–2009 بجموع 421079 تلميذ بنسبة 5.91% من المتمدرسين منهم 277737 من الذكور أي بنسبة 421079 تعداد كان في الموسم 2000–2001 بمجموع 313565 أي بنسبة 2.24% تلميذ منهم 198836 من الذكور بنسبة 63.41%.

اختيارنا للذكور كون ممارسة العمل المهني (الفلاحة والبناء) تخص فئة الذكور فقط، إن الكشف عن هذه الأرقام يظهر لنا حجم الأمواج البشرية للتلاميذ المتسربين من النظام التعليمي، هذه الأمواج التي لا تتجه إلى مؤسسات التكوين المهني إلا بنسب قليلة، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن معدل التسرب وصل" 50 ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب 30% من نسبة التلاميذ المتمدرسين، ويستقبل قطاع التكوين المهني حوالي 200000 منهم، كما أن نسبة التسرب من مرحلة التعليم الأساسي إلى مرحلة التعليم العالي" (أميطوش، التعليم العالي حوالي 95% وهذا يعني أن 5% فقط من الأطفال الذين دخلوا إلى المدرسة يصلون إلى مرحلة التعليم العالي" (أميطوش، 2017، صفحة 79).

فمن خلال هذه الإحصائيات نرى عزوف أو إحجام المتسربين عن مؤسسات التكوين المهني ما يجعلهم يتوجهون إلى الحياة العملية مفضلين الكسب السريع "فالإحصائيات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني تشير إلى أنه قد تمت معالجة أزيد من 700 جريمة يوميا بمعدل مفضلين الكسب السريع "فالإحصائيات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني تشير إلى أنه قد تمت معالجة أزيد من 700 جريمة يوميا بمعدل وتبعات التسرب كالف جريمة في 9 أشهر، تورط فيها نسبة 8.3% ممن تقل أعمارهم عن 18سنة معظمهم عانوا من مشاكل وتبعات التسرب المدرسي وتورطوا في جرائم كالسرقة ،الاغتيال، تجارة المخدرات والدعارة " (عميرة، 2017)

أما فيما يخص الطرف الثاني من المعادلة وهي مؤسسات التكوين المهني، فبالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته السلطات المعنية من حيث الاتفاق العام عليه إلا أن هذا القطاع "يشهد في السنوات الأخيرة عزوفاً خطيراً وانخفاضاً كبيراً في أعداد المقبلين عليه، وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن منظومة التدريب المهني تشهد حاليا تسربا يصل إلى نسبة 80%، فنسبة قليلة جدا من المتربصين المسجلين تواصل التدريب حتى نهايته وتتحصل على شهادة نهائية، كما أن نسبة الإقبال على مستوى مؤسسة التدريب المهني لا تزيد عن 48% من محموع المناصب المفتوحة" (ترتكي، 2017، صفحة 214).

فمن بين 48% من المقبلين على هذه المؤسسات يتوجهون بقوة لدراسة التخصصات المكتبية كتسيير الموارد البشرية، الإعلام الآلي، المحاسبة... إلخ ويرفضون التسجيل في التخصصات اليدوية كالبناء، الفلاحة، الميكانيك... إلخ.

فالتكوين المهني في الجزائر لا يشكل إحدى الدعامات الرئيسية على المستوى الاقتصادي، فهو لم يبن أساساً لتلبية احتياجات السوق في التوظيف بل التخفيف من حدة البطالة والتي أصبحت مع الوقت هاجسا يهدد الاقتصاد الجزائري، فمؤسسة التكوين المهني إذا عدنا إلى سياقها التاريخي فقد ارتبطت بالنظام التعليمي واستقبالها لمخرجاته من متسربين وراسبين، "فالرسوب والتسرب المدرسي هو رسوب اجتماعي بالدرجة الأولى فالتكوين المهني ليس خيارا أو فرصة وإنما حتمية فرضتها وتفرضها المستجدات السوسيولوجية" (بوشعور ، 2019، صفحة 28).

وهذا ما أكده أحد المبحوثين عند مقابلتنا له أثناء استخراجه للشهادة المدرسية من مكتبي كون عملي مستشارة للتربية، حين سألته: ماذا اخترت كتخصص لدراسته في التكوين المهني ولماذا؟ فكان جوابه: تخصص بستنة، فقلت: لماذا لا تمارس الفلاحة، فكان رده: لا، لا البستنة سوف يكون عملي داخل شركة بترولية ولا يقتصر عملي إلا على أشياء بسيطة" بمعني بستنة تزيينيه".

إذن يعتبر التكوين المهني مؤسسة الحظ الثاني ، وهي ليست خيارا بل حالة مفروضة، مما ساعد على تشكل هالة من التمثيلات الاجتماعية حول هذه الوحدة الاجتماعية لما توفره شهادتما من مكانة اجتماعية وتراتبية اجتماعية ضمن عالم المهن، هذه الهالة التي أصبحت خلفية يستند عليها الشباب الجزائري ليبرر عزوفه وعدم إقباله على هذه المؤسسات.

المجموع	7	نعم	الالتحاق بالتكوين المهني		
%18 ,52 5	%0 0	% 100 5	الفئة العمرية أقل من 17 سنة		
%44,44 12	%83 ,33 10	%16,67 2	23 . 18 سنة		
% 04, 37 10	% 90 9	%10 1	30 24 سنة		
% 100 27	%70,37 19	% 63, 29 08	المجموع:		

الجدول رقم 2: تبين العلاقة بين السن والتحاق المبحوث بمؤسسة التكوين المهني من عدمه.

من خلال نتائج هذا الجدول وحسب الاتجاه العام الذي يمثل نسبة 70،37% من فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لم يلتحقوا بالتكوين المهني تدعمها في ذلك وبأكبر نسبة ب90% من فئة المبحوثين الذين تترواح أعمارهم مابين 24إلى 30 سنة، تليها نسبة 63،29% لفئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم التحقوا بمؤسسة التكوين المهني تدعمها في ذلك وبأكبر نسبة 100% لفئة المبحوثين الذين تترواح أعمارهم أقل من 17 سنة .

من خلال هذه القراءة الاحصائية وحسب الاتجاه العام نلاحظأنه كلما زادت الفئة العمرية للسن عند المبحوثين يقل التحاقهم بمؤسسة التكوين المهني، وهذا يرجع إلى بمؤسسة التكوين المهني والعكس صحيح أي كلما قلت الفئة العمرية عند المبحوثين يزيد التحاقهم بمؤسسة التكوين المهني، وهذا يرجع إلى كون أن المبحوثين الأقل عمرا هم الأقل تحررا في اتخاذ قراراتهم المهنية كونهم تحت السلطة الوالدية حيث يمارس عليهم نوع من الضغط للالتحاق بحذه المؤسسة وهو ما سوف يوضحه الجدول الموالي، بينما نجد كلما زاد سن المبحوث يقل التحاقه بمؤسسة التكوين المهني نتيجة كونه أكثر تحررا ولديه هامشا من الحرية تجعله يفلت من الضغط الذي يمارسه عليه الوالدين وبذلك يفضلون العمل ويختصرون الطريق حيث يقول أحد المبحوثين " واش دارو لي بقرايتهم راهم يستناو في الخدمة" وهذا العمل في غالبا مايكون في السوق الموازية.

المحاول رحم ١٥٠ يبين الله ب الحدول البه بولسنة العالويين المهي.						
النسبة	التكرار	التحقت لا :				
% 75	06	تأثير الوالدين				
%30	02	رغبة شخصية				
%100	08	المجموع :				

الجدول رقم 3: يبين أسباب التحاق المبحوث بمؤسسة التكوين المهني.

من خلال نتائج هذا الجدول وحسب الاتجاه العام الذي يمثل نسبة 75 %من المبحوثين الذين صرحوا بأن التحاقهم بمؤسسة التكوين المهني كان انطلاقا من تأثير الوالدين وضغطهم عليهم للالتحاق حيث يصرح أحدهم بقوله" التحقت بالتكوين من أجلها" ويقصد والدته.

2.3. واقع القوى العاملة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى الكشف عن الإحصائيات المتعلقة بمدى توزيع القوى العاملة الجزائرية في القطاع الحكومي (الرسمي) والقطاع الموازي (غير الرسمي) مع إعطاء الصبغة السوسيولوجية لهذه الأرقام والكشف عن تفضيلات الشباب للخوض في غمار السوق الموازية كالتجارة مثلا وعزوفهم عن التحاقهم بمؤسسات التكوين المهني للظفر بشهادة وهو ما سوف نكشف عنه من خلال تحليلنا للجداول الاحصائية الاتية:

النسبة	التكوار	لم ألتحق بالتكوين المهني :		
% 21,05	04	لا تليق بالمستوى الاجتماعي		
%26,31	05	لا توجد التشجيع على ذلك		
%52,63	10	أخرى		
%100	19	المجموع :		

الجدول رقم 4: يبين أسباب عزوف المبحوث عن التكوين المهني.

من خلال نتائج هذا الجدول والذي يبحث في معرفة الأسباب التي تمنع المبحوث من التحاقه بمؤسسة التكوين المهني وحسب الاتجاه العام الذي يمثل نسبة 52،63 % من فئة المبحوثين الذين أرجعوا سبب عزوفهم عن التكوين المهني هو تسجيلهم في مكتب التشغيل للظفر بمنصب في الشركات البترولية ولأن الالتحاق بمؤسسة التكوين المهني ينجر عنه التأمين في هذه المؤسسة فهذا التامين هو عائق يحول أمام المبحوث للالتحاق بالشركات البترولية كون أن الأمر أصبح الكترونيا أي عندما تلتحق بالتكوين المهني هذا يمنعك من التسجيل بمكتب التشغيل او يسقط اسمك لأنك مؤمن، كما أرجع بعض المبحوثين أسباب العزوف كذلك إلى العائد المادي للمهن فهم بذلك يفضلون الالتحاق بالعمل غير الرسمي، في حين تليها نسبة 26،31 %من فئة المبحوثين الذين أرجعوا أسباب عزوفهم عن مؤسسة التكوين المهني هو كون أنه لا يوجد تشجيع اجتماعي لهذه المؤسسة حيث برروا ذلك بأن المجتمع يرى أن الراسبون في التعليم هم الذين يلتحقون بهذه المؤسسة أما التشجيع فيقصد به أحد المبحوثين بقوله" لا يتحدثون عن التكوين المهني إلا في نحاية مساري التعليمي وكتابة عبارة "يوجه إلى التكوين المهني" على كشف النقاط لذلك فالتكوين المهني هو مكان يوجه إليه الفاشلون، بينما عادت نسبة 21،05 % الفئة المبحوثين الذين صرحوا بأن سبب العزوف هو كون أن الالتحاق هذه المؤسسة لا تعكس مستواه الاجتماعي .

إن سوق الشغل في القطاع العمومي كشف عن عدم وجود توازنات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

.(201	الماري رحم (٥). مسب وريع المساحة في المساحة ال									
2015	2013	2010	2007	2003	1996	1991	1982	النشاط		
8.7	10.6	11.7	16.1	21.1	17.35	23.7	30.48	الفلاحة %		
13	13.0	13.7	10.6	12	13.31	14.6	23.67	الصناعة %		
16.8	16.6	19.4	14	12	13.33	13.5	29.39	البناء والأشغال العمومية %		
61.6	59.8	55.2	59.3	54.9	56.0	48.2	16.46	إدارة وخدمات		

الجدول رقم (5): نسب توزيع العمالة في القطاع الحكومي على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي من سنة (1982- 2015).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة الباحثة قارة ملاك. (قارة، 2009/ 2010، صفحة 183)

من خلال المعطيات الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود منحنيين أحدهما لقطاع الفلاحة، وهذا المنحني في انحدار وتناقص من سنة 1982م وقيمه التي تمثل نسب أعداد العاملين في هذا القطاع حيث كانت أكبر قيمة سنة 1982م حيث انضم لهذا

القطاع 30.48% من قوة العمالة اتصل هذه القوة إلى أقل قيمة إحصائية بـ 8.7% في سنة 2015 حيث تناقصت أعداد العمال بخمسة أضعاف وهذا يرجع إلى عدة تحولات شهدها المجتمع الجزائري ابتداء من الاستقلال ومعضلة النزوح الريفي للسكان بالإضافة إلى الخيارات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية مرورا بالأزمة الاقتصادية لسنة 1986 م والانتقال إلى اقتصاد السوق، كل هذه الأحداث صاحبتها تأثيرات على المستوى السوسيولوجي للمجتمع الجزائري.

أما فيما يخص المنحنى الثاني والخاص بنشاط الإدارة والخدمات فنلاحظ أن القوى العاملة فيه في تزايد كبير انطلاقا من سنة 1982 حيث كان يشغل هذا القطاع 15.67% من مجموع العمالة في الجزائر ليصل إلى ذروته في سنة 2015 بنسبة تعداد بلغت 61.6% من مجموع القوة العاملة.

إن قطاع الإدارة والخدمات قد تضاعفت العمالة فيه، أربعة مرات من هنا نلاحظ أن الجزائريين يهربون من القطاع المنتج (الفلاحة) ليقبلوا على القطاع غير المنتج المتمثل في الإدارة والخدمات. إن انجذاب الجزائري إلى الوظائف الحكومية يرجع لما يوفره هذا النشاط من دخل مضمون ووظيفة مستقرة بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي، كل هذا مرده إلى الخلفية الثقافية التي يحملها الأفراد عن الوظيفة الحكومية لما توفره هذه الأخيرة من مكانة اجتماعية ورمزية لممارسة السلطة التي حرم منها الجزائري بفعل الاستعمار الفرنسي من جهة أخرى، وهو ما يدعم الشواهد الميدانية حول عزوف الشباب الجزائري عن المهن اليدوية كالفلاحة والبناء حسب الأرقام الإحصائية.

نجد هذا الواقع حاضرا بالأرقام أيضا في الأجهزة التي وضعتها الدولة لتشجيع الشباب على العمل على شاكلة القروض الممنوحة لهم، وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

الجناول ولم (٥). يمثل فوريع المسوريع المعلومة من طرف المعاولة على المعاولة										
المجموع	الخدمات	السياحة	النقل	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الفلاحة	نوع النشاط			
3904	395	15	2251	177	759	7	عدد المشاريع			

الجدول رقم (6): يمثل توزيع المشاريع الممولة من طرف الدولة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الثالث لسنة 2009.

الحصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة الباحثة قارة ملاك.

فمن خلال إحصائيات هذا الجدول نلاحظ الإقبال الكبير للشباب الجزائري على الاستثمار بقطاع النقل بنسبة 65.21% يليها الاستثمار في البناء و الأشغال العمومية بـ 19.40% في حين نلاحظ عزوف الشباب عن الاستثمار بقطاع الفلاحة بنسية 7%.

إن توجه الشباب للاستثمار في نشاط النقل يرجع إلى الموجة الكبيرة التي صاحبت في فترة من الفترات السابقة أخذ الشباب للقروض وشراء وسائل النقل وخاصة نقل البضائع والعمل بها، فبدل العمل في الأراضي الفلاحية فضل الشباب شراء سيارات ونقل الخضر والفواكه، وهو مؤشر على حب الكسب السريع. أما فيما يخص الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العمومية ففي غالب الأحيان كان عبارة عن إنشاء مقاولات صغيرة على الأوراق وفي أرض الواقع كان المستثمرون يشترون بأموال القروض الشاحنات والجرافات والقيام بكرائها .

أما فيما يخص القطاع الثاني في سوق الشغل في الجزائر فهو القطاع غير الرسمي أو الموازي ويقصد به "كل نشاط بمارس بصفة غير قانونية، حيث أن هذا النشاط غير القانوني يكون إما نشاطا ممنوعاً، أو نشاطا غير ممنوع ولكن يمارس صاحبه بدون ترخيص... ويعرف العامل في القطاع غير المنظم بالأجير غير المصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي". (بودلال، 2014، صفحة 14)

وقد بلغ "عدد العاملين في القطاع غير الرسمي بالجزائر 35% من القوة العاملة في الجزائر بمقدار 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص" (بودلال، 2014، صفحة 20).

فلقد لعب القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في عملية إحداث فرص العمل وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة كبيرة فإن ذلك يجعل من نسب العمالة والبطالة التي تقدمها الدولة تفتقد لكثير من الدلالة والدقة.

وحسب التحقيقات التي قام بما مكتب الدراسات الوطنية (Ecotecnics) من أجل تحديد حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992- 1996 فقد توصل هذا المكتب إلى النتائج الآتية (قارة، 2009/ 2010، صفحة 183)

- كان القطاع غير الرسمي يشغل سنة 1996 حوالي مليون شخص.
- أهم قطاع أو نشاط يحتل المرتبة الأولى في التشغيل غير الرسمي هو قطاع التجارة والخدمات، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع الصناعة.

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن الشباب الجزائري يفضل التجارة في السوق الموازية وهو ما يبرر مقولة الربح السريع.

III - نتائج البحث:

في ضوء ما تم عرضه من الشواهد الواقعية و المعطيات الإحصائية يمكن القول بأن ثقافة العيب في العمل جعلت الشباب الجزائري يحجمون عن العمل في الأعمال المهنية ويتجلى ذلك من خلال:

- النزيف الذي يشهده قطاع الفلاحة في الجزائر من اليد العاملة يهدد هذا القطاع بالشيخوخة، حيث عبر رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة عن ذلك بقوله "إننا نسجل بقلق ظاهرة تقدم أغلبية الفلاحين في السن".
- الاستقطاب الكبير في قطاع الإدارة و الخدمات للقوى العاملة الجزائرية كان نتيجة ما يوفره هذا القطاع من أمن وظيفي (راتب وحماية اجتماعية).
- عزوف الشباب الجزائري غير المؤهل عن الولوج إلى مؤسسات التكوين المهني والتمهين والأخطر من ذلك هو تسجيل المقبلين عن هذه المؤسسات للدراسة في التخصصات المكتبية والإعراض عن التخصصات اليدوية .
- تفضيل معظم الشباب للتجارة الموازية وظهور مفردات تجسد وتعكس نمط التفكير في الأحيال الحالية حول العمل مفادها الوصول إلى الربح السريع، ككلمة "نافيقي" (من الفرنسية (Naviguer).
 - هو السعى للعمل أو لكسب شيء ما)،والدخول في علاقات بيع وشراء ولو كانت السلعة المعروضة بيع هاتفه، حذائه،...إلخ.
- اتفاق الأغلبية الساحقة لعينة من المقابلات قمت بإجرائها عن سؤال حول القطاع الذي تفضل العمل فيه، فكان ردهم: أعمال حرة، مبررين ذلك بأنها "تتمتع ببعض الحرية"، وهو ما يعبر عن رفض الجزائري بأن يسيطر عليه أحد حتى ولوكان بالقانون مثلا (الدخول على الساعة الثامنة)، وكذلك مبررين ذلك بقولهم أختار الأعمال الحرة للتخلص من المسؤولية وكل قيود القوانين.
- إن القروض التي أطلقتها الدولة عملت على تثبيط الشباب الجزائري لقيمة العمل وحبهم للراحة، فهذه القروض جعلتهم يشترون آلات ووسائل نقل عملوا على كرائها ، فأصبحوا جالسين في المقاهي ولديهم عائدات مالية دون القيام بأي مجهود.

IV- الخلاصة:

تعد هذه الدراسة المتواضعة حول عزوف الشباب الجزائري عن العمل في قطاع الفلاحة ومهنة البناء، فهذه الدراسة من بين البحوث التي أرادت أن ترصد التمظهرات التي تخلفها ثقافة العيب من خلال الإحصائيات والشواهد الميدانية ، فهذه الثقافة التي تشكلت من خلال الرواسب والمخلفات التاريخية التي مرت بحا الجزائر سواء من خلال الحماية العثمانية واحتلال فرنسي فتكرس تراث اجتماعي مهني تراث يمجد الوظائف الحكومية ويقلل من المهن الحرفية والخدماتية بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية التي مر بحا المجتمع الجزائري

أفرزت إرثا اجتماعيا وثقافيا وشعبيا مشوها هذا الإرث الذي أصبح اليوم يشكل الخلفية الثقافية التي توجهه اليوم بقبول العمل في بعض المهن والعزوف عن مهن أخرى.

أما اليوم وعند استقرائنا ومن خلال الشواهد الميدانية لواقعنا الحالي يتجلى لنا تأثير ثقافة العيب علي الاختيارات والتوجهات المهنية للشباب الجزائري من خلال عزوف هذا الأخير للالتحاق بمؤسسات التكوين المهني من خلال أرقام وإحصائيات التسرب المدرسي فلا تتجه سوي نسبة قليلة إلي مؤسسات التكوين المهني مفضلين الحياة العملية والكسب السريع، بالإضافة إلي اختيار الملتحقين بمؤسسات التكوين المهنى للتخصصات المكتبية والعزوف عن الدراسة بالتخصصات المهنية.

كما ساهمت الدولة عن غير قصد بتدعيم وترسيخ هذه الثقافة من خلال إطلاقها لبرامج دعم وتشغيل الشباب المعروف باسم أونساج، حيث سهلت للشباب الحصول على القروض لإنشاء مؤسسات مصغرة هذه الأخيرة التي الغالبية الساحقة مؤسسات خدماتية كالنقل مثلا وكان عزوفا ظاهرا عن الاستثمار في قطاع الفلاحة.

وكتتويج لمسار هذه الدراسة كان لزاما علينا أن تقدم مجموعة من الافتراحات والتوصيات التي تقضي إلي تعزيز اتجاهات والقيم الإيجابية للشباب نحو ممارستهم للأعمال الحرفية علي مختلف الأصعدة من بينها الجانب التربوي التعليمي وذلك من خلال الاهتمام بالعمل المهني لدي الشيء وتفعيل دور التربية المهنية داخل البرامج والمناهج الدراسية بالإضافة كذلك إلي تفعيل التوجيه المهني وخاصة في المرحلة المتوسطة والثانوية ، كما ينبغي علي الدولة متابعة ومرافقة المشاريع الاستثمارية للشباب من خلال الاهتمام والتوجيه نحو القطاعات المنتجة للشروة والخالقة لمناصب الشغل عوض قطاع الخدمات والنقل.

- الإحالات والمراجع:

الكتب

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، و مُجَّد بن مكرم . (2005). لسان العرب. دار أحياء الثراث العربي، بيروت، لبنان.
 - اعتماد علام، و أحمد زايد. (1992). مقياس قيم العمل ،. مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة.
 - إقبال مرعي. (2018). ثقافة العيب والعمالة في قطاع الانشاءات . كلية الهندسة، الجامعة الهاشمية ، الأردن.
- البشير عبد الكريم. (2004). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة والمحيطة منها خلال عقد التسعينات. مجلة اقتصاد شمال افريقيا جامعة الشلف الجزائر .
 - · الطاهر بن خرف الله. (2007). النخب الحاكمة في الجزائر 1962–1989 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية الجزء 01. دار هومة الجزائر.
 - أيسر عميرة. (29 01، 2017). ظاهرة التسرب المدرسي. شبكة ميادين الالكترونية .
- مجد الدين خمش. (2009). الأسباب الاجتماعية للبطالة وسبل معالجتها. الجمعية الأردنية للبحث العلمي، المؤتمر الرابع للبحث العلمي، عمان ، الأردن.

المقالات:

- جمال غريد. (1997). العامل الشائع عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري. مجلة انسانيات (العمل أشكال وتمثلات) مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران ، عدد 01.
 - حسان ترتكي. (2017). ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري. دراسة تحليلية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد 2.
 - حمزة عادل. (17 04، 2013). تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي. الحوار المتمدن العدد 4065.
 - راضية بوشعور . (2019). التكوين المهني في الجزائر، الواقع والتحديات. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 54، مركز جيل البحث العلمي، البليدة الجزائر.
- علي بودلال. (01 12، 2014). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000- 2010. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد6، الصفحات 10 20.
 - غياث بوثلجة. (2003). القيم الثقافية والتسيير. دار الغرب للنشر والتوزيع ط1، الصفحات 2 15.
 - فوزي لوحيدي، وعبد اللطيف قنوعة . (2013). الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد الاول ، جامعة الوادي.
 - الأخضر عزي. (2006). فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة . مجلة العلوم الانسانية العدد 26.
- موسى أميطوش. (2017). مستوى الرضى عن تخصص التكوين المهني، دراسة ميدانية على عينة من المتربصين في التكوين المهني. مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزيعة، الجزائر العدد 06.

أطروحات ومذكرات:

- مجرة. (2014/ 2015). التسرب المدرسي دراسة حالة مديرية التربية لولاية النعامة. قسم علم الاجتماع، تخصص الاحصاء الاجتماعي، مذكرة ماجيستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- ملاك قارة. (2009/ 2010). اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،. المواجع الأجنبية:

- Parsons Talcott .(1958) .SOCIAL system2 .nd Printing, Glencoe Illinois the Free Press, New York .12 ... صفحة ص
- Pierre Boarding , Abdelmalek Sayad .(1964) . le déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle en ALgèrie .les éditions de Minuit, paris.